

وديع عواودة*

فضيحة دفن قتلى هجوم باريس

و"مقابر الأرقام" في إسرائيل!!

غفعات شأؤول المقامة على أراضي بلدة دير ياسين في القدس الغربية، حيث كانت العصابات الصهيونية قد ارتكبت المجزرة المشهورة ضد سكان البلدة الفلسطينيين الآمنين في ٩ نيسان / أبريل ١٩٤٨، وذلك في جنازة رسمية. وفي كلمة التأبين أسهب رئيس إسرائيل رؤوفين ريفلين في الكلام على ضحايا جريمة المتجر الباريسي، وكان كلامه مشحوناً بعاطفة جياشة قائلاً إن الأمة كلها تبكي مع عائلات الضحايا، كما توعد بملاحقة قتلة اليهود.

ما لم تعرفه عائلات الضحايا، أن دفن

الموت في إسرائيل سلعة قد تكون مربحة مالياً أو سياسياً أو الاثنين معاً. والنمط الأخير هذا برز في قضية قتلى الهجوم على المتجر اليهودي "أوبير كاشير" في باريس في مطلع سنة ٢٠١٥، والذين قررت الحكومة الإسرائيلية دفنهم في "أرض الميعاد"، كي تطلب لاحقاً من عائلاتهم تسديد مبالغ باهظة في مقابل ذلك. وإذا كانت هذه هي الحال مع الإسرائيليين، فالسخرية تتضاعف حين يكون الميت عربياً، إذ تستغل جثامين المقاتلين الفلسطينيين والعرب للمساومة وتحقيق مكاسب سياسية كما فيما يُعرف بـ "مقابر الأرقام".

فضيحة ضحايا "أوبير كاشير"

في منتصف كانون الثاني / يناير ٢٠١٥ تم دفن كل من يوأب حطاب، ويوهن كوهن، وفرنسوا ميشيل يعدا، وفيليب برهام، الذين قُتلوا في الهجوم على المتجر اليهودي "أوبير كاشير" في العاصمة الفرنسية باريس عادة الاعتداء على مجلة "شارلي إيبدو"، في مقبرة



قتلى المتجر اليهودي في باريس فوق تراب قرية دير ياسين

* صحافي فلسطيني.

متهمة أهل الضحايا تارة برفض الدفن على حساب المتبرعة تسرفاتي، وطوراً السلطات الأمنية برفض دفنهم في جبل الزيتون في القدس الشرقية لدواع أمنية.

وقد شاركت تسرفاتي في الكشف عن فضيحة شركة "كاديشا"، وقالت في تصريحات إلى موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني في ١٥ شباط / فبراير ٢٠١٥، إن وزارة الأديان عارضت نقل القتلى ودفنهم على حسابها. وأوضحت: "قام موظفون في وزارة الأديان بالاتصال بجهات يهودية في فرنسا، وعمدوا إلى التشهير بي كذباً وافتراء، مدعين بوقاحة أن عملية الدفن المقترحة غير قانونية. وقد أصيبت الوزارة بحالة جنون لمجرد أنني قمت بمهمة إنسانية تبرعت فيها فقط بالأضرحة ونفقات النقل والسفر. وأنا، بخلاف مزاعمهم، لم أتدخل في مراسم الدفن ولا في طقوسه."

وما جرى مع ضحايا المتجر اليهودي الباريسي ليس حادثاً استثنائياً، ففي إسرائيل تزدهر المتاجرة بالموت، وتجنّي شركة "كاديشا" أرباحاً كبيرة، وهذا كله وسط صمت وزارة الأديان لاعتبارات سياسية تتعلق بهيمنة المؤسسة الحاخامية على تقاليد اجتماعية ودينية بدعم من الأحزاب الدينية المشاركة عادة في الائتلافات الحكومية.

وأحدثت فضيحة دفن ضحايا المتجر اليهودي الباريسي صدمة، وبدأت وسائل الإعلام تتناول بإسهاب وبسخرية تجارة المقابر في إسرائيل، فالقناة الإسرائيلية العاشرة بثت تحقيقاً في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٥، بعنوان ساخر هو: "الكل مشمول" مستوحى من عناوين حملات ترويجية تشمل "سلة كاملة" في مقابل مبلغ مقطوع. وتساءلت القناة في تحقيقها كيف يتحول ضريح بسيط في الأرض إلى سلعة للربح؟

فلذات أكبادها في "أرض الميعاد" المجدولة بالدم الفلسطيني المسفوك، سيحملها عبء تكلفة مالية لا طاقة لها بها، إذ بلغت شركة "كاديشا" التابعة لوزارة الأديان الإسرائيلية والمسؤولة عن دفن الموتى والمقابر، أن عليها تسديد مبلغ ٦٠,٠٠٠ دولار، هي رسوم نقل الجثامين من باريس والدفن. وما حال دون دفع العائلات هذا المبلغ الضخم، أن وسائل إعلام عبرية تحدثت عن تلك "الفضيحة" مطولاً، وأحدثت ضجة دفعت وزير الاقتصاد والأديان وشؤون القدس والجاليات اليهودية في الخارج ورئيس حزب البيت اليهودي، نفتالي بينت، للتدخل وتحميل وزارته نفقات الدفن، وبالتالي إعفاء عائلات الضحايا التي طلب منها في البداية جمع تبرعات من يهود فرنسا لسداد تكلفة الدفن.

الأمر اللافت، أنه كُشف لاحقاً أن سيدة أعمال فرنسية من أصل يهودي تدعى إيفا تسرفاتي كانت قد عرضت على عائلات الضحايا التبرع بأربعة قبور تملكها في مقبرة "هار همنوحوت" في القدس الغربية لدفن ضحايا متجر "أوبير كاشير"، لكن شركة "كاديشا" الإسرائيلية مارست ضغطاً لمنع ذلك بذريعة أن التبرع "غير قانوني"، بينما هي في الحقيقة تريد أن تحقق ربحاً مالياً من وراء "الدفن السياسي" لليهود الفرنسيين. في البداية طالبت "كاديشا" كل واحدة من عائلات الضحايا بتسديد نحو ١٢,٠٠٠ دولار للقبر الواحد، لكنها ما لبثت أن ضاعفت المبلغ لأن من سيدفنون غير إسرائيليين.

وحاولت السلطات الإسرائيلية إنكار رغبتها في إلزام ذوي القتلى الفرنسيين دفع مبالغ باهظة لعملية الدفن، غير أنها اضطرت إلى الاعتراف بالأمر بعد نشر تحقيقات صحافية كشفت هذه الفضيحة،

لدفنهم في لبنان بواسطة الصليب الأحمر عبر معبر رأس الناقورة، مشيرة إلى سوء حال المقبرة الخاصة بهم في كريات شمونة.

مقابر الأرقام

إذا كانت المتاجرة بالموت والموتى اليهود مزدهرة في إسرائيل وبرعاية سلطاتها الرسمية، فإن استغلال جثامين المقاتلين العرب والفلسطينيين للمساومة عليها، لا يعود أمراً غير عادي، وقد تكرر استخدام إسرائيل هذه الجثامين أكثر من مرة في صفقات تبادل الأسرى، أو كورقة في المفاوضات السياسية.

ومن المعروف أن الجيش الإسرائيلي عمد ويعمد إلى دفن جثامين المقاتلين الفلسطينيين الشهداء بشكل فوضوي داخل ما يُعرف بـ "مقابر الأرقام" السرية التي كُشف حتى الآن عن أربع مقابر منها، وأكبرها مقبرة "جسر بنات يعقوب" الواقعة في منطقة عسكرية عند ملتقى حدود فلسطين ولبنان وسورية، وهي تضم رفات مئات الشهداء الفلسطينيين واللبنانيين ممن استشهدوا في اجتياح ١٩٨٢، وليس فيها ما يدل على هويات ساكنيها سوى لوحات معدنية متهالكة تحمل أرقاماً أكلها الصدأ، وتناثرت على جوانب قبور لا فواصل بينها. وتم الكشف عن هذه المقابر بفضل مثابرة المناضل الراحل أحمد حبيب الله رئيس "جمعية أصدقاء المعتقل والسجين" في الناصرة.

وتتعرض المقابر هذه للتجريف بعد عقود من الهجران وعدم الاكتراث فتضيع كثير من الجثامين، وتجلى ذلك بفقدان رفات الفدائية دلال المغربي التي دُفنت داخل مقبرة أرقام بجوار "جسر بنات يعقوب" بين الجليل والجولان غداة استشهادها في عملية

وتحدثت عن سماسة الموت والمتاجرة بالدفن تحت مظلة الدولة.

وأكد التحقيق أن الظاهرة التي وصفتها بـ "المسخرة" تكاد تقتصر على إسرائيل التي تسمح لشركة "كاديشا"، بل تشجعها على جني أرباح خيالية في مقابل تأمين قبر وخدمات الدفن، وحتى عندما يتم إيداع الجثامين في حجيرات أسمنتية مكونة من عدة طبقات.

وكشفت القناة العاشرة بواسطة كاميرا خفية كيف تزدهر المتاجرة بالموت وبالقبور، فتصور أحد موظفي "كاديشا" وهو يعرض على الصحافية التي انتحلت هوية مواطنة عادية، ضريحاً حجرياً في مقبرة "هار همنوحوت" في القدس الغربية في مقابل ٣٠,٠٠٠ دولار، ومن دون فواتير رسمية وبشكل غير قانوني.

ويروي موظف آخر كيف يتم ابتزاز أهالي الموتى من دون مداراة لمأساتهم الإنسانية المتمثلة في دفن المرء عزيزاً له.

عملاء جيش لبنان الجنوبي

حتى عملاء جيش لبنان الجنوبي الذين يُعدّون هم وذووهم نحو ٢٠٠٠ نسمة في إسرائيل اليوم، يفضّلون دفن موتاهم في لبنان، الوطن الذي خانوه، ما دامت السلطات اللبنانية تسمح بذلك. وهذا ليس لدوافع إنسانية أو دينية أو لعودة للروح الوطنية، وإنما لأن السلطات الإسرائيلية تخصص لهم مقبرة متواضعة بجوار المقبرة اليهودية في مستعمرة كريات شمونة الحدودية (قرية الخالصة).

وهذا الموضوع تناولته صحيفة "هآرتس" في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٥ في تقرير واسع عن اللبنانيين المتبقين في إسرائيل وما يتكبدونه جرّاء نقل موتاهم



خضراوي يحمل لوحات معدنية أمحت عنها الأرقام في وادي الحمام

”شحيطة“ في قرية وادي الحمام بجوار مدينة طبرية.

و”شحيطة“ مقبرة تاريخية تزدحم فيها الأضرحة، وتظلها أشجار السدر والسرو والخروب. وفي الجهة الشمالية من المقبرة ينتشر نحو ٣٠ من الأضرحة معظمها في صفين طويلين، وهي عبارة عن مدافن بسيطة أحيطت بالحجارة من دون شواهد، وثبتت فوقها لوحات معدنية تحمل أرقاماً تلاشى بعضها مع توالي السنين. أمّا في وسط المقبرة فتناثر نحو ٢٠ ضريحاً بين قبور أهالي المكان من دون شواهد أو أرقام، وكان الحاج هايل خضراوي قد تطوع لحفر أغلبيتها. على تراب المقبرة استعاد الحاج هايل خضراوي على مسامعنا تلك الأيام، فقال إن دورية للجيش الإسرائيلي كانت تصل إلى القرية وتعلن نيتها جلب عدد من الجثامين لدفنها في المقبرة، فكان هو وبعض الأهالي يسارعون إلى حفر القبور استعداداً لدفن

”كمال عدوان“ المعروفة بـ”عملية الشاطئ“ في سنة ١٩٧٨.

مقبرة شحيطة في طبرية

بمرور الأعوام، تتعرض رفات الشهداء للضياع والتدنيس كما يلاحظ زائر مقبرة الأرقام المجاورة لقرية وادي الحمام شمالي طبرية. وهايل خضراوي (٦٧ عاماً)، ككثيرين من أبناء شعبه، رحل طفلاً رضيعاً في سنة ٤٨ من مسقط رأسه، قرية الغابسية شمالي شرقي الحولة قضاء صفد، متنقلاً بين دروب اللجوء الوعرة، حتى استقرت عائلته في قرية وادي الحمام قبل أن ينتقل للإقامة في كفر كنا قضاء الناصرة. وفي الأعوام الأخيرة كشف عن أربع مقابر أرقام منها المجاورة لـ”جسر بنات يعقوب“ بجوار نهر الأردن شمال البلد، ومقبرة ”بير المكسور“، وأخرى تقع في منطقة عسكرية مغلقة بين أريحا وجسر دامية، ومقبرة

الحمام في تلك الفترة، وبقيادة الحاجة رياً علي، بحفر أضرحة الفدائيين الشهداء بمفردهن، بسبب وجود الرجال في أعمالهم خارج القرية. واستذكر أبو وصفي أنه في إحدى المرات أحضر عدد من الجنود جثمتي فدائيين ما زالت صورتهم في ذهنه: "شابان طويلان في العشرينيات من عمرهما، وخلال عملية الدفن فاضت مشاعرنا حتى صار اثنان من الجنود الإسرائيليين، وهما من الطائفة العربية الدرزية، يبكيان على الرغم من محاولتهما إخفاء الدموع."

شهداء غزة

وفقاً لتسريبات إسرائيلية، قام الجيش الإسرائيلي بنقل جثث شهداء المقاومة الفلسطينية الذين قُضوا خلال عدوان "الجرف الصامد" في سنة ٢٠١٤ على قطاع غزة، إلى منطقة الجليل في شمال فلسطين المحتلة. وقام الجنود التابعون للحاخامية اليهودية بدفنها فيما يُعرف بـ "مقبرة الأعداء" في معسكر "عميعاد" المجاور للقرية الفلسطينية المهجرة جب يوسف.

ونقل صحفي عربي يعمل في صحيفة عبرية عن مصدر إسرائيلي أن عدداً من الجثث جُمعت وأحضرت من غزة، ثم جرى تسليمها إلى جنود الحاخامية لدفنها، بغية استخدامها كورقة مساومة من أجل استرجاع جثتي الجنديين الإسرائيليين هدار غولدين، وأورون شأوول اللتين بقيتا في يد المقاومة الفلسطينية في غزة. وفي ظل عدم الاهتمام الكافي من جانب الجهات الفلسطينية الرسمية، وفي محاولة لتسليط مزيد من الضوء على القضية، ولإنهاء مأساة "مقابر الأرقام"، بادر ذووهم إلى تأسيس موقع خاص بهم يحمل اسم "مقابر الأرقام". ■

الشهداء. وأوضح الخضراوي أنهم كانوا عادة يستقبلون شهيدين أو ثلاثة أو خمسة دفعة واحدة بعد كل عملية فدائية تكون قد نُفذت في منطقة الغور.

كحجارة المسبحة أو أشجار النخيل

قال خضراوي أنه يذكر كيف دفن سبعة جثامين في يوم واحد في سنة ١٩٦٨، وأضاف: "تراوحت أعمار الفدائيين بين الـ ٢٠ و٤٥ عاماً، وكانوا يرتدون ثياباً مدنية أو ثياباً شبه عسكرية من نوع الكاكي بلون زيتي، وأحياناً كانت الجثث مشوهة لفاحة الإصابة، إذ كانت تبدو بوضوح آثار العيارات التي اخترقتها من الصدور وخرجت من الظهر". وأشار إلى أن الفدائيين كانوا من الشباب ذوي القامات الممشوقة القوية، ويبدو أنهم اختيروا بموجب مواصفات صارمة، فتراهم كـ "حبات المسبحة" أو "أشجار النخيل". وأوضح أن الجنود الإسرائيليين كانوا يجلبون الجثامين في توابيت خشبية، وكانوا أحياناً "يلزموننا بعدم فتحها ودفنها كما هي ويحرموننا الصلاة عليها، ما أدى إلى نشوب خلافات ومشادات معهم أحياناً قبل مغادرتهم المكان مع انتهاء الدفن، وهذا سبب توقفهم عن دفن الفدائيين لدينا". وأشار إلى أنهم لم يتمكنوا من معرفة أسماء الشهداء لأنه لم يكن هناك ما يدل على هويتهم سوى ثيابهم وقطع معدنية تحمل أرقاماً عُلقَت في أعناقهم. وأضاف: "باستثناء مرة واحدة في سنة ١٩٦٨، حين تمكنا من التعرف بسهولة على أحد أفراد قبيلة الدلايكة من أقاربنا ممن هُجروا إلى الأردن".

ويتذكر جاره محمد دلايكة (أبو وصفي - ٧٩ عاماً) قيام نساء قرية وادي